تراجع دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية
وأثرها على السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

د. بلخيرات حوسين
قسم العلوم السياسية . جامعة الجلفة

تقديم

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية من أكثر الموضوعات حضورا في مساحة الاهتمامات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية وبشكل أكثر تحديدا في مجال تحليل السياسة الخارجية ويبرر الخبراء ذلك من زوايا متعددة منها ما يتعلق بتميز النموذج الأمريكي في صنع السياسة الخارجية ، ومنها أيضا ما يتعلق بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية كبرى ، ومن الناحية التاريخية – على الأقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – كانت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من أكثر العوامل المؤثرة في توجيه تفاعلات منطقة الشرق الأوسط بل إن التفسيرات التقليدية لواقع الأمن الإقليمي كقضية مركزية في هذه المنطقة كانت تركز بشكل كبير على تأثيرات السياسة الخارجية الأمريكية.

لكن ما هو ملاحظ في الخمسة عشر سنة الأخيرة وتحديدا منذ الغزو الأمريكي للعراق هو حدوث اختلالات في المقاربة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط (ونقول الاختلالات من زاوية التقدير العقلاني لصانع القرار الأمريكي وليس من وجهة نظر دول وشعوب المنطقة) ، والتي تعبر عنها الكثير من المظاهر ، وتميل وجهات نظر معينة الى تبني تفسيرات " نسقية " لتحليل هذا الاختلال سواء على المستوى الدولي من حيث أن هذا الاختلال هو مجرد انعكاس للتحولات الهيكلية التي يعرفها النسق الدولي في السنوات الأخيرة ، أو على المستوى الداخلي من حيث تزايد تعقيدات صنع السياسة الخارجية الأمريكية أو تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط في الإدراك الأمريكي .

لكننا نميل في هذه المداخلة إلى إعطاء مكانة ثانوية لتلك التفسيرات ذات الطابع النسقي ، فبالنسبة بتفسير اختلالات المقاربة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط من حيث الاستناد إلى التحولات الهيكلية للنسق الدولي فإننا نرى أن العكس هو الصحيح أي أن أخطاء السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هي التي حفزت حدوث تلك التحولات في هيكل النسق الدولي ، أما بالنسبة للتفسيرات النسقية على المستوى الداخلي فنرى انه لم يحدث تحول جوهري في البيئة الداخلية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية لا على مستوى المؤسسات المعنية بهذه الصناعة ولا على مستوى التيارات الفكرية المرتبطة بذلك.

إن تفنيد التفسيرات النسقية أو على الأقل التقليل من أهميتها كإطار تفسيري لاختلالات المقاربة العقلانية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة ، يتبعه بالضرورة الانفتاح على إطار تفسيري آخر ، وكمحاولة لفهم التراجع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط فاننا نتبنى في هذه المقال الفرضية المركزية التالية: **هناك علاقة مباشرة بين تراجع مكانة دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية وتحديدا دراسات الشرق الاوسط وبين تبلور التوجهات غير العقلانية للسياسة الخارجية اتجاه هذه المنطقة.**

إن بناء هذه الفرضية يستند إلى كون حقل " دراسة المناطق " هو منتج معرفي أصيل للجامعات الأمريكية، وفي سياق أن دراسات المناطق بصورة عامة ودراسات الشرق الأوسط بصورة خاصة قد تراجعت مكانتها في الجامعات الأمريكية من خلال عدة مؤشرات وارتباطا بعدة أسباب فقد اثر ذلك بشكل كبير على دور الجامعات الأمريكية في التوجيه السليم لمسارات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهو ما ترتبت عليه مجموعة من التداعيات السلبية على واقع تلك السياسة سواءا على المستوى " الاستراتجي العام " المرتبط بمكانة الولايات المتحدة في توجيه تفاعلات المنطقة أو على المستوى " السلوكي المباشر " لعلاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة ، وان تفكيك هذا الإطار العام يكون من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية : النشأة وأسباب التراجع

يعتبر حقل دراسات المناطق منتج معرفي أصيل للجامعات الأمريكية وقد عرفت أوج تطورها ابتداءا من نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تأسست أول رابطة لدراسات المناطق سنة 1943 وهي " رابطة الدراسات الاسياوية " ثم تلا ذلك تأسيس مركز الدراسات الروسية سنة 1946 ، ووتلا ذلك تأسيس جامعة هاردفار لمركز الأبحاث الروسية ، وفي سنة 1950 تم تأسيس مركز الدراسات الصينية في جامعة كولومبيا ، وفي الفترة ما بين 1953 الى 1966 كانت دراسات المناطق قد انتشرت في 34 جامعة أمريكية [1]

وتدمج دراسات المناطق كحقل معرفي في الباب السادس من قانون التعليم العالي الأمريكي وهو الباب التي ينص من جهة على أهداف دراسات المناطق كحقل معرفي في الجامعات الأمريكية وهي الأهداف التي تتمحور حول تشجيع المعرفة بمناطق العالم وتشجيع دراسة اللغات الأجنبية وتدريب الأمريكيين على اكتساب الخبرة والفهم الدوليين لسد الاحتياجات الملحة للأمن القومي ، ومن جهة أخرى ينص هذا الباب على آليات تمويل البحوث الأكاديمية المتضمنة في حقل " دراسات المناطق "، وتعرف " دراسات المناطق " في الباب السادس من قانون التعليم العالي الأمريكي بأنها حقل أكاديمي تتداخل فيه التخصصات ويهتم بنتاج علمي يمكن الاستفادة منه في عملية إنتاج السياسات اتجاه المناطق المختلفة.[2]

ونتفق مع الباحث المغربي " عبد الفتاح نعوم " في تحليله لصعود دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية والتي يحصرها في ثلاث أسباب رئيسية :[3]

*- أن دراسات المناطق هي محاولة لتعويض الدراسات الاستشراقية التقليدية والتي ثبت قصورها في فهم مناطق العالم المختلفة وخاصة مناطق العالم الإسلامي ، وهو في هذا السياق يشير الى ما قام به

المستشرق " هاملتون جب " من خلال دوره في تأسيس حقل دراسات المناطق كحقل علمي يحاول فهم " الشرق " بشكل موضوعي بعيدا عن الصورة النمطية التي كرستها دراسات الاستشراق.

*- تطورات العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة ، حيث اعتبرت دراسات المناطق شكل من أشكال تطوير العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة ، وقد قام ما يسمى بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية بدور مهم في الهيكلة الأكاديمية لهذا الحقل من خلال تأسيس لجنة بحوث المناطق بهدف تحديد المناطق الأكثر أهمية للولايات المتحدة من اجل دراساتها دراسة علمية.

*- تطورات الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، حيث أصبح مفهوم " الشرق " المكرس في الدراسات الاستشراقية لا يؤدي الغرض بالنسبة للولايات المتحدة التي أصبحت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتطلع للقيام بدور عالمي ، ولذا أصبح من المهم تحديدا فضاءات إقليمية فرعية تتيح إمكانية السيطرة الإستراتجية عليها والاستفادة من مزايا هذه السيطرة ، ويعتبر مفهوم " الشرق الأوسط " احد المفاهيم التي ظهرت في هذا السياق.

لكن هذا الانتشار لحقل "دراسات المناطق" في الجامعات الأمريكية دخل في مرحلة من الانحدار وخصوصا منذ نهاية الحرب الباردة وذلك ارتباطا بعدة أسباب يمكن بلورتها فيما يلي :

أ- اكتشاف الارتباط بين حقل المناطق والمؤسسات الأمنية الأمريكية : إن احد الحوافز المهمة للاهتمام بتأسيس بدراسات المناطق في الجامعات الأمريكية كان لاعتبارات أمنية بحتة فالولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تملك حتى جهاز مخابرات خارجي قبل الحرب العالمية الثانية اضطرت بعد هذه الحرب الى الاستعانة بعدد من أساتذة الجامعات والباحثين لإعداد التقارير في فهم كل من ألمانيا واليابان ومن بينهم المؤرخ الألماني " ريتشارد كراوثايمر" والانثربولجية الالمانية " مارجريت ميد"[4] وقد تواصل هذا الارتباط بين " دراسات المناطق" والأجهزة الأمنية الأمريكية بعد تأسيس أول جهاز امني أمريكي خارجي وهو مكتب الخدمات الإستراتجية - والذي تحول فيما بعد الى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - حيث لعب ذلك المكتب دورا رئيسيا في تحفيز الجامعات الأمريكية على تأسيس حقل " دراسات المناطق " .

وقد كان لاكتشاف هذه العلاقة " التوجيهية " بين الأجهزة الأمنية الأمريكية و" دراسات المناطق" في الجامعات الأمريكية اثر على تراجع هذا الحقل الأكاديمي من حيث التوجس من إمكانية ميل " التوازنات المؤسسية" في صنع توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لصالح المؤسسات الأمنية في حين أن الأصل في صنع تلك التوجهات على المستوى المؤسسي هو ذلك المستند الى ما يسميه " هولستر " بالمساومة البيروقراطية ، حيث تعتبر المؤسسات الأمنية واحدة من جملة مؤسسات مرتبطة بصنع السياسة الخارجية الأمريكية.

ب- تزايد معدلات الرقابة السياسية على الانتاج الاكاديمي في حقل " دراسات المناطق

: وفي هذا السياق تشير" ليزا اندرسون " رئيسة رابطة دراسات جامعة الشرق الأوسط سابقا في جامعة كولومبيا الى أن هذه الرقابة انتقلت من الطابع الشخصي حيث كان بعض الناشطون السياسيون والأكاديميون هم من يتكفلون بمهمة الرقابة على الإنتاج الأكاديمي لحقل دراسات المناطق والتعليق عليه ثم انتقلت هذه الرقابة لتأخذ

طابع مؤسسي حيث أصبحت من صميم عمل مؤسسة الكونغرس من خلال إنشاء ما يسمى بالمجلس الدولي للرقابة بموجب التعليمة رقم 3077 وهو المجلس الذي تنحصر مهمته في تقييم الأنشطة التي تحظى بالدعم بموجب الباب السادس من قانون التعليم العالي وهو الباب الذي يدعم دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية.[5]

ج- تعارض موضوعية دراسات المناطق كحقل اكاديمي مع بعض تحيزات السياسة الخارجية الأمريكية :

تبقى دراسات المناطق في التحليل الأخير حقل أكاديمي يتسم في سياق طبيعي لذلك بخاصية الموضوعية ، وهو ما تعارض بشكل رئيس مع بعض تحيزات السياسة الخارجية الأمريكية ، وقد كانت أولى بدايات ظهور التداعيات السلبية لهذا التعارض مع " حرب الفيتنام " الذي ثبت أنها قرار غير عقلاني بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الأمريكي ، وبالرغم من لفت الانتباه الى هذه المسألة ومع ذلك فقد كانت هناك اندفاع من صانع القرار الى تبني خيار الحرب .

ويمتد هذا السياق ليشمل تحيزات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي ، إذ لعب " اللوبي الإسرائيلي " في الولايات المتحدة دورا كبير في إحداث الشرخ بين توجهات صانع القرار الأمريكي اتجاه العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، والصراع العربي الإسرائيلي بصورة عامة ، وبين النزعة الموضوعية لدراسات المناطق والتي كانت تناقش الرؤية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي بنزعة موضوعية تتعارض مع مواقف وتأثيرات اللوبي الإسرائيلي.

وفي هذه الجزئية بالتحديد كانت بدايات دراسات منطقة الشرق الأوسط مستندة الى بعض الأسماء العربية التي كانت تنبه باستمرار إلى خطورة التأييد الأمريكي للكيان الإسرائيلي على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ، لكن ومع تزايد نفوذ وتأثير اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة فقد اثر ذلك بشكل كبير على دراسات الشرق الأوسط كحقل فرعي في دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية.

د- سيطرة النزعة السلوكية في الجامعات الأمريكية : منذ بداية الستينات أصبح هناك سيطرة كبيرة للتوجه السلوكي في الجامعات الأمريكية ، بل انه اعتبر نموذج معرفي منهجي لكيفية البحث في العلوم الاجتماعية عامة ومنها العلوم السياسية كتقليد معرفي أمريكي ، وجاءت الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من آثار لتمهد الطريق لمرحلة تحول حاسمة في تطور حقل السياسة كما يشير نصر عارف " أخرجت النموذج المعرفي التقليدي تماما من ساحة البحث الأكاديمي، وأتاحت الفرصة لهيمنة الحركة السلوكية على مختلف حقول العلوم الاجتماعية، وأصبح من المنطقي القول بحدوث ثورة سلوكية [6]

ومن المعروف أن المنهج السلوكي يركز في البحث والتحليل على العناصر الكمية القابلة للقياس ، في حين انه يتجاهل تأثيرات العناصر الاجتماعية غير قابلة للقياس كالعوامل القيمية والثقافية والدينية والحضارية والتاريخية ، في حين أن هذه الأخيرة تقع في صلب مضمون " دراسات المناطق " كحقل معرفي ، فمن خلال تتبع التطور التاريخي لوجود الدين في العلاقات الدولية يتضح انه لا توجد اية حضارة في التاريخ بلا دين وقيم وتقاليد تؤطر أشكال تنظيماتها كما يذهب لذلك العديد من المؤرخين ودارسي النظم الحضارية [7] .

هـ- سياسات السيطرة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة : منذ نهاية الحرب الباردة أضيف سبب آخر لتراجع دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية وهو التأثر بما اسماه جوزيف ناي " نزعة الزهو بالتفوق الأمريكي" حيث اندفعت السياسة الخارجية الأمريكية إلى ممارسات سياسات السيطرة من خلال تبلور " النزعة الإمبراطورية " في السياسة الخارجية الأمريكية وعندما نستخدم مفهوم " النزعة الامبراطورية " فان ذلك يكون بالمعنى العلمي له وليس بالمعنى السياسي ، حيث يشير ذلك المفهوم إلى اعتبار الدولة التي تتنى " النزعة الإمبراطورية " في سياستها الخارجية على انه صانعة لنظام عالمي معين ورقيبة على ذلك النظام ضد كل أشكال الفوضى التي تؤثر عليه[8] ، وقد أدى ذلك بالولايات المتحدة إلى التفكير في السيطرة على المناطق المختلفة للعالم بعد أن كان وضع السيطرة لا يتحقق بالنسبة لها إلا في الجزء الغربي من العالم ، وعلى هذا الأساس فانه تم استبدال التوجه الإقليمي في السياسة الخارجية الأمريكية بالتوجه العالمي ، حيث أصبح صانع القرار الأمريكي يميل إلى افتراض انه يمكن فرض سياسات مباشرة في مناطق العالم المختلفة دون الحاجة إلى فهم تعقيدات تلك المناطق.

ويشير " جويل بينين" احد أقطاب رابطة دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية إلى أن سياق نهاية الحرب الباردة قد خلق تصورات سلبية اتجاه " دراسات المناطق " باعتبارها مجرد لازمة من لزوميات الحرب الباردة ، بسبب تراجع التنافس على الأقاليم على اعتبار أن الطرف الثاني في المعادلة الدولية – أي الاتحاد السوفياتي – لم يعد موجودا ، ولذا انهالت النصائح على الاكاديميين الامركيين المرتبطين بهذا الفرع المعرفي إلى ضرورة التخلي عن الانتساب إليه لان ذلك لم يعد متوافقا مع الدور الأمريكي الجديد في العالم .[9]

المحور الثاني : تطور واقع دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية :

إن السياق العام لأسباب تراجع " دراسات المناطق" في الجامعات الأمريكية يجد له موقعا أيضا في تحليل تراجع " دراسات الشرق الأوسط" في الجامعات الأمريكية ، ولكننا ندعي أن تراجع دراسات الشرق الأوسط قد ارتبط أيضا بسبب أكثر خصوصية وهو المتعلق بتأثيرات النخبة الأكاديمية المحافظة والمرتبطة بشكل كبير باللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يوزع دائرة نفوذه وتأثيراته على مجموعة من الفضاءات ومن بينها " الجامعات الأمريكية " .

و في سياق فهم تطور واقع دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية يشير بعض الباحثين الى أن تطور هذا الواقع مرتبط بتطور الموضوع الأساسي لهذه الدراسات في كل مرحلة ومن ذلك ما طرحه الباحث المغربي " عبد الفتاح نعوم " حيث قسم تطور واقع دراسات الشرق الأوسط عبر أربع مراحل :[10]

المرحلة الأولى : امتدت من الخمسينات حتى الستينات واهتمت بموضوعات تتعلق بالحداثة والديمقراطية في سعي منها لفهم مجتمعات الشرق الأوسط باعتبارها دول مستقلة حديثا من اجل إقناعها بتبني الحداثة الغربية كبديل عن الماركسية.

المرحلة الثانية : بدأت من السبعينات واستمرت حتى أوائل الثمانينات وكانت تعنى بموضوع المشاركة السياسية وتأثرت بالاحداث التي عرفتها المنطقة كالثورة الإيرانية واغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات

والاحتلال الإسرائيلي للبنان وهو ما حول اهتمامات دراسة منطقة الشرق الأوسط الى محاولة لفهم ظاهرة الإسلام السياسي.

المرحلة الثالثة : بدأت مع نهاية السبعينات حتى التسعينات وتميزت بالعودة إلى دراسة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني وكيفية صنع السياسات العامة ودور الدولة كمنظم لعملية التحول الاقتصادي والسياسي ومشكلات الاندماج في دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية.

المرحلة الرابعة : بدأت منذ تسعينات وعادت دراسات المناطق الى تناول موضوعات تتعلق بالمجتمع المدني والديمقراطية والليبرالية.

وقد توجت هذه الاستمرارية بتأسيس العديد من المراكز المختصة في دراسات الشرق الأوسط نذكر منها : معهد الشرق الأوسط ، معهد الشرق الأوسط لبحوث الإعلام ، المركز الأمريكي للأبحاث الشرقية ، المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية ، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية ، المعهد الأمريكي للدراسات الإيرانية ، المعهد الأمريكي للدراسات الباكستانية ، المعهد المركز الأمريكي للبحوث في مصر ، المعهد الأمريكي للبحوث في تركيا ، المركز الأمريكي – الفلسطيني للبحوث .

لكننا نختلف مع وجهة النظر التي تحاول رصد تطور واقع دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية من خلال المضمون الرئيسي لكل مرحلة ولكن نرى أن " معيار الحيادية والموضوعية " هو المعيار المناسب لدراسة تطور دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية وعليه نرى ان هذا التطور قد شمل ثلاث مراحل :

*– المرحلة الاولى : وهي المرحلة التي عرفت نهضة دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الامركية من خلال تأسيس ما تسمى برابطة دراسات الشرق الأوسط ومن أشهر الأسماء التي تداولت على رئاسة الرابطة هم رشيد الخالدي وليزا اندرسون وهذه الرابطة هي عبارة عن تجمع اكاديمي يضم العديد من المراكز المختصة في دراسة الشرق الأوسط ، وقد اتسمت هذه المرحلة بإجراء دراسات موضوعية حول المنطقة وامتدت هذه المرحلة الى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي.

*–المرحلة الثانية : وهي المرحلة الممتدة من بداية السبعينات الى غاية حرب العراق 2003 وهي المرحلة التي عرفت تراجع كبير لدراسات الشرق الأوسط ارتباطا بسببين : فأولا تأثير النزعة السلوكية المنتشرة في الجامعات الأمريكية على النظرة السلبية لدراسات الشرق الأوسط باعتبارها ليست حقلا معرفيا بقدر ما هو مجال للتخصص والخبرة ، وثانيا الشخصيات الاكايمية المحافظة والتي لا تنتمي إلى رابطة دراسات الشرق الأوسط والمقربة من اللوبي الإسرائيلي من أمثال دانيال بايبس ، مارتن كرامر ، ستنالي كرتز ، برنارد لويس ، مايكل باوتشر.

وقد توجت هذه المرحلة بتراجع كبير في دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية وفي هذا السياق من الممكن تقديم بعض الأرقام فبالنسبة ل17 اكبر جامعة أمريكية لا يوجد الا 6 جامعات بها عضو هيئة تدريس متخصص في منطقة الشرق الأوسط وان 12 من بين 17 قسم لا يوجد بها أستاذ دائم متخصص في منطقة الشرق الأوسط ، وينطبق نفس السياق على المقاييس حيث أن 5 من بين بين 17 جامعة لا يوجد بها

أي مقياس خاص بمنطقة الشرق الأوسط في حين أن بقية الجامعات لا تتوفر إلا على مقياس واحد خاصة بمنطقة الشرق الأوسط .[11]

ومن الملاحظ في هذه المرحلة أن الشخصيات الأكاديمية المستقلة قد اثروا بشكل كبير على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعيدا عن تأثير الدراسات الموضوعية التي كانت تقدم في إطار رابطة دراسات الشرق الأوسط ، وكمثال لذلك الدور الكبير الذي لعبه " مايكل باوتشر " في ترسيخ مفهوم الشرق الأوسط الذي تتبناه النخبة السياسية الإسرائيلية باعتباره لا يتطابق مع مفهوم النظام الاقليمي العربي وهو ما يهدف الى إثبات ان الشرق الأوسط هو نظام إقليمي متعدد الثقافات الهويات من اجل شرعنة الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة بالرغم من ان وجودها الجغرافي هو في قلب النظام الإقليمي العربي.[12]

ويشير " جون ميرشايمر " و" ستيفن والت" في مقالتهما ذائعة الصيت " اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية " الى الممارسات التي يقوم بهذا هذا اللوبي والنخبة الأكاديمية الموالية له في الضغط على الأكاديميين الأمريكيين الذين يحاولون تقديم رؤية موضوعية اتجاه منطقة الشرق الأوسط وتحديدا اتجاه السياسة الإسرائيلية ، ومنها الهجوم على جامعتي " كولومبيا " و" برنستون" عندما قررت استمالة المؤرخ رشيد الخالدي للعمل فيها[13] وهو الذي يعد احد أقطاب دراسات الشرق الأوسط ذات النزعة الموضوعية في الجامعات الأمريكية.

*- المرحلة الثالثة : وهي مرحلة ما بعد حرب العراق 2003 وهي المرحلة التي تم فيها إعادة إحياء دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية تأثرا بالمسارات غير المتوقعة لهذه الحرب وقبلها بأحداث 11 سبتمبر حيث برز اهتمام كبير بدراسة المنطقة العربية والإسلامية ، ولكن في نفس الوقت استمر اللوبي الإسرائيلي في التأثير السلبي على هذه الدراسات من خلال تشديد الرقابة على هذه الدراسات عبر نواب الكونغرس خاصة ما يتعلق بالتمويل ففي 21 اكتوبر 2033 اعتمد الكونغرس ما يسمى " قانون الدراسات الدولية في التعليم العالي " ، والحق في 30 مارس 2006 بالقانون رقم 609 وهو القانون الذي انشات بموجبه لجنة استشارية للإشراف على منح المساعدات ومراقبة مضمون الإنتاج الأكاديمي حول منطقة الشرق الأوسط.[14]

ويشير " جويل بينين" احد أقطاب رابطة دراسات الشرق الأوسط الى أن دراسات الشرق الأوسط ذات النزعة الموضوعية تتسم بثلاث خصائص : 1- إدراك السياقات التاريخية لتطور المنطقة بكل ما يشمله هذا السياق من أبعاد ، 2- الاهتمام بتأثيرات المصالح المتنافسة للقوى المختلفة ، الالتزام بتقديم أعمال تفسيرية قابلة للنقاش بدل تقديم أعمال تدعي حيازة الحقيقة [15] ، لكن بالنسبة اليه فان تأثيرات النخبة الأكاديمية المحافظة المرتبطة باللوبي الإسرائيلي قد ساهمت بشكل كبير في تقويض هذه الأسس وهو ما ساهم في محدودية تأثير " دراسات الشرق الأوسط " ذات النزعة الموضوعية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تلك المنطقة ، وان ذلك اثر بشكل كبير على عدم عقلانية هذه التوجهات وهو ما يثبت تراجع دراسات الشرق الأوسط قد تأثر فعلا بالأسباب العامة لتراجع دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية ولكنه

المحور الثالث : أثر تراجع دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية على التوجهات غير العقلانية للسياسة الخارجية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط

كما يظهر من مضمون المحور السابق ، فان واقع دراسات الشرق الأوسط كأحد تجليات دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية قد عرف مسار من التطور ثم الانحدار ، وهو ما ترتبت عليه مجموعة من التداعيات السلبية على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي نجتهد في ضبطها فيما يلي :

أ- القصور في فهم تأثيرات الفواعل الجديدة من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط : الحركات الإسلامية نموذجا :

إن احد التحولات الإستراتجية في منطقة الشرق الأوسط يتمثل في تزايد تأثير ما تسمى " فواعل من غير الدول " وفي السياق العملي لم تهتم الولايات المتحدة بتأثيرات هذا النوع من الفواعل الا من خلال طرف محدد وهم " الحركات الكردية " وهي حركات ذات طابع قومي ، تنتشر بين أربع دول رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ،ويشير واقع منطقة الشرق الأوسط الا أن " الحركات الإسلامية " على اختلاف ارتباطها المذهبي " سني " أو " شيعي " وكذلك على اختلاف درجة " عنفيتها " قد صارت واحدة من أهم الفواعل المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وفي هذا السياق يرى الدكتور بهجت قرني أن تنامي دور الفواعل من غير الدول وتحديدا الحركات الإسلامية كحركة حماس وحزب الله قد باتت تضاهي أهمية الدول ذاتها وهو احد المظاهر الأساسية للتغير في منطقة الشرق الأوسط.[16] .

وفي هذا السياق ينتقد " ريتشارد بوليت " أستاذ التاريخ في جامعة كولومبيا الأمريكية تداعيات تراجع مكانة دراسة المناطق في الجامعات الأمريكية بصورة عامة وتراجع دراسات الشرق الأوسط بصورة خاصة من حيث انه قد انعكس على تجاهل أهمية واحدة من أهم الفواعل في منطقة الشرق الأوسط وهي الحركات الإسلامية حيث أن الاهتمام الأمريكي ركز بشكل كبير على المصالح المادية للولايات المتحدة كتامين النفط وكذلك حماية الأمن القومي الإسرائيلي ، وتجاهل تأثير واحدة من أهم الظواهر المتطورة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وهي ظاهرة " الحركات الإسلامية "[17] سواءا تلك المرتبطة بممارسة العنف أو بالمرتبط بالممارسة السياسية في إطار سلمي

إن تجاهل صانع القرار الأمريكي لتطور مكانة " الحركات الإسلامية " كفاعل من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط قد انعكس بشكل سلبي على توجهات هذه السياسة في ثلاث أبعاد رئيسية :

أولا- إن الحركات الإسلامية لا تنظر السياسة الأمريكية من منطلق استراتجي باعتبارها قوة عالمية مؤثرة في تفاعلات النظام الشرق أوسطي ولكن من منطلق حضاري بحت من حيث ان الإسلام يجسد ثقافة مقاومة لتحرير منطقة الشرق الأوسط من سياسات الهيمنة الأمريكية ، وبالرغم من وجود اختلافات مذهبية بين الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط الا أنها أنها تبدي " تضامن واضح " حين يتعلق الأمر بسياسات الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني كحليف تقليدي ، فخلال حرب لبنان 2006 تبنت جماعة الإخوان المسلمين في مصر وجبهة العمل الإسلامي في الأردن وجمعية الوفاق الإسلامية في البحرين موقفا داعما لحزب الله

اللبناني واعتبرت هذه الحركات أن حرب لبنان هي جولة أخرى في المواجهة بين الأمة الإسلامية والمؤامرة الصهيونية المدعومة أمريكيا.[18]

ثانيا– التأثير على الترويج للديمقراطية كمدخل لممارسة سياسات الهيمنة الأمريكية حيث تعتبر هذه الحركات هي الأقل تجاوبا من الناحية الأيدلوجية مع " سياسات الدمقرطة " وتشير مراكز الدراسات المتخصصة في منطقة الشرق الأوسط أن صانع القرار الأمريكي أخطا عندما اعتقد أن الحركات الإسلامية تتفاعل بشكل تلقائي الترويج الأمريكي " للدمقرطة " حيث هناك مناطق رمادية في فكر الحركات الإسلامية اتجاه الديمقراطية بمفهومها " الغربي " .[19]

ثالثا– كما تؤثر الحركات الإسلامية على السياسات الأمريكية أيضا من خلال إضفاء البعد الديني على الصراعات الإقليمية وهو البعد المغيب عن الرؤية الامريكية لهذه الصراعات وخاصة ما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ب– إحياء النمط الامبراطوري للتدخلات العسكرية : الحرب على العراق نموذجا : يعتبر الغزو الأمريكي للعراق نموذج لإحياء النمط الإمبراطوري للتدخلات العسكرية ، وقد قدم " انتوني كردسمان " احد أشهر الخبراء الاستراتجيين في الوقت الراهن ومدير مركز الدراسات الإستراتجية والدولية واحد الخبراء الأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط انتقادات لاذعة لإحياء هذا النمط من التدخلات العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية واعتبره مؤشر على عدم اطلاع صانع السياسة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت على تعقيدات منطقة الشرق الأوسط. .

وبالنسبة اليه فقد ولى العصر الذي تتصرف فيه قوات دولة الاحتلال باستقلالية لاسيما في الدول والمناطق التي تضم اديان وعقائد وثقافات ونظم سياسية وقيم مختلفة ، فهذا النوع من التدخلات لا يمكن ان ينجح الا اذا ترافقت العمليات العسكرية مع قبول شعبي ومن شان تجاهل هذه الحقيقة ان يغذي التمرد والمقاومة وهو ما تحقق بالفعل في الحالة العراقية [20]، ويلخص الدكتور لطفي حاتم النتائج الكارثية للتدخل العسكري الامريكي على النمط الامبراطوري في العراق من حيث ان فقد افرز الاحتلال الأمريكي للعراق فوضى وطنية شاملة تلخصت نتائجها في تفكك الدولة العراقية وانهيار مؤسساتها العسكرية والأمنية وما نتج عن ذلك من تعدد للسلطات العاملة في العراق ، سلطة الشرعية الانتخابية والسلطة الأمريكية ، وسلطة القوى المناهضة للاحتلال ، الأمر الذي أفضى إلى تفكك التشكيلة الاجتماعية العراقية وتوزع مكوناتها الاجتماعية على خانات طائفية / عرقية ، وبسبب العنف المتجذر بين الدولة العراقية ومكوناتها الاجتماعية لم تستطع المؤسسات الجديدة إيقاف مسار الصراع الداخلي المصطبغ بألوان طائفية / عرقية والهادف إلى محاولة أطراف الصراع الداخلي للسيطرة على سلطة الدولة العراقية الجديدة، وقد انبثقت المليشيات المسلحة في العراق على خلفية انهيار الدولة العراقية وأصبحت هذه المليشيات أدوات بيد الأحزاب والقوى الطائفية بهدف الاستحواذ على السلطة والانفراد بها تحت أغطية الشرعية الانتخابية أو مناهضة التدخل الأجنبي.[21]

ج– صياغة الاستراتجيات غير العقلانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: إستراتجية الفوضى الخلاقة نموذجا

إن تراجع " دراسات المناطق " ذات النزعة الموضوعية سمح للشخصيات الأكاديمية ذات التوجه المحافظ بان يكون لها دور كبير في توجيه صناعة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط ومن بين ابرز هذه الشخصيات هو " برنارد لويس " صاحب مشروع تقسيم العالم الإسلامي والذي شكل الرافد الأساسي لما سميت فيما بعد بإستراتجية الفوضى الخلاقة وهي الإستراتجية الرسمية التي تم تبنيها في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط منذ سنة 2002

وينطلق برنار لويس في التشخيص بالقول أن دول الشرق الأوسط دول مصطنعة وحديثة التكوين وإذا ما تم إضعاف السلطة المركزية إلى الحد الكافي فليس هناك مجتمع مدني حقيقي يضمن تماسك الكيان السياسي للدولة ولا شعور حقيقي بالهوية الوطنية المشتركة أو ولاء للدولة القومية ، وتقوم رؤية برنارد لويس على ان المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط مجتمعات غير متجانسة وبالتالي يمكن اللعب على تناقضات التكوين الاجتماعي داخل كل دولة بهدف التفتيت والتقسيم وهو ما يسهل من توجهات الهيمنة الأمريكية [22]

لقد شكلت رؤية برنارد لويس الرافد الأساسي لما سمي فيما بعد بإستراتجية الفوضى الخلاقة التي ارتبطت بوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " كودوليزا رايس " وهو يشير إلى إحداث وضع من الفوضى والذي يتطور بشكل تلقائي ويخلق الأثر الاستراتيجي المناسب بعد مدة زمنية محددة [23] ، وفي ادراك صناعة هذه الإستراتجية فان المدخل الأساسي لصناعة الفوضى هو اللعب على تناقضات النسيج الاجتماعي للدول المستهدفة.

لكن من الواضح أن التطورات اللاحقة لاعتماد إستراتجية الفوضى الخلاقة قد انعكس بشكل سلبي على التقدير العقلاني للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وذلك من زوايا متعددة :

أ– التورط العسكري في الأوضاع الداخلية مما انعكس على الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة حيث اضطرت إلى تخفيض ميزانيتها العسكرية بما يقارب 40 مليار دولار سنويا.

ب– توفير السياق للقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات السياسة الأمريكية ، فبالنسبة للقوى الحليفة فقد فقدت " صورة الولايات المتحدة " صورة الحليف الموثوق لان سياق الفوضى الخلاقة قد شمل حتى الدول التي كانت تعتبر ذات تحالف موثوق مع الولايات المتحدة، أما بالنسبة للقوى المعادية للولايات المتحدة فقد وفر لها ذلك سياق مناسب للتمدد الإقليمي

ج– إحياء فرص القوى الكبرى المنافسة في إعادة التموقع في منطقة الشرق الأوسط ونذكر بشكل أكثر تحديدا " الدور الروسي المتنامي " .

خاتمة

كان مدار هذه المداخلة هو محاولة إثبات الفرضية التالية : **هناك علاقة مباشرة بين تراجع مكانة دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية وتحديدا دراسات الشرق الأوسط وبين تبلور التوجهات غير العقلانية للسياسة الخارجية اتجاه هذه المنطقة** ، وقد توفرت جملة من المعطيات التي تشرح أبعاد هذه الفرضية فمن جهة تشير المعطيات إلى حدوث تراجع كبير في " دراسات الشرق الأوسط " ذات النزعة الموضوعية وذلك تأثرا من جهة بالأسباب العامة لتراجع دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية بصورة عامة ، ومن جهة أخرى بتأثيرات " التيار الأكاديمي المحافظ" والمرتبط باللوبي الإسرائيلي حيث يتوجس هذا التيار من قدرة " دراسات الشرق الأوسط " كتخصص معرفي على التأثير على صانع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط حيث لفتنا الانتباه في هذه المداخلة إلى أن المعيار الفعلي لتقييم تطور " دراسات الشرق الأوسط " ليس هو الموضوع الرئيس لها في كل مرحلة وإنما هو معيار حياديتها ومدى تأثرها بتأثير اللوبي الإسرائيلي.

كما تشير معطيات الواقع أيضا إلى أن تراجع دراسات الشرق الأوسط في السياق العام لتراجع دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية قد دفع صانع السياسة الخارجية الأمريكية إلى تبني توجهات غير عقلانية – من وجهة نظر المصلحة الأمريكية وليست من وجهة نظر دول وشعوب المنطقة .

الهوامش:

[1] أحمد سليم البرصان. «11 سبتمر ومسؤولية العلوم السياسية في الجامعات الأمريكية ». **مجلة السياسة الدولية** . ع 154 (القاهرة : مؤسسة الأهرام . أكتوبر 2003) ، 39

[2] ليزا أندرسون وآخرون. **الأزمة الراهنة لدراسات الشرق الأوسط** .سلسلة ترجمات . ع 04. (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، افريل 2005)، 20

[3] عبد الفتاح نعوم . « مساهمة الاستشراق الانغلو – أمريكي في صعود دراسات المناطق ». **مجلة تبين**. ع 09 (الدوحة : المركز العربي لدراسات وأبحاث السياسات ، صيف 2014.) ،27

[4] أندرسون . مرجع سابق ، 21

[5] المرجع نفسه .، 16 – 17

[6] عارف، نصر محمد ، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002)، 248

[7] صدفة محمد محمود. **التطور التاريخي لوجود الدين في العلاقات الدولية** . بحث غير منشور (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . ماي 2010)،ص2

[8] هرفيلد مونكلر، إمبراطوريات : منطق السيادة الكونية من الإمبراطورية الرومانية الى الولايات المتحدة . (واشنطن : مؤسسة الأفاق للإنتاج الإعلامي والثقافي .2005.)، ص 05

[9] J.Beinin «Middle East Studies After September 11 :Presidential Address to The Annual Meeting of The Middle East Studies Association of North America».MESA37.(no 01.Summer.2003.) 09

[10] نعوم. مساهمة الاستشراق. مرجع سابق ، 26

[11] البرصان. 11 سبتمبر ومسؤولية العلوم السياسية. مرجع سابق،38

[12] احمد سليم البرصان. «تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربي». **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية** . (جامعة الشارقة: أكتوبر 2006)، 153

[13] ستيفن والت. جون ميرشامير. « اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية» في: تحرير . عماد جاد ، حرب الأفكار واللوبي الإسرائيلي في امريكا.ترجمة مدحت طه (القاهرة : نفرو للنشر والتوزيع. 2007.)، 34-35

[14] من اللافت للانتباه أن من تقدم بهذا القانون هو النائب عن الحزب الجمهوري " بيتر هويكسترا " وهو نائب ينتمي للتيار المحافظ وكان قد أدلى سنة 2015 بتصريحات معادية للإسلام وقد عين لاحقا للولايات المتحدة في هولندا

[15] J.Beinin. OP.Cit

[16] Bahgat Korany(ed).**The Changing Muddle East :ANew Look at Regional Dynamics**.(Cairo : American University Press.2010).07

[17] البرصان. 11 سبتمبر 2001 ومسؤولية العلوم السياسية. مرجع سابق ،37

[18] معهد كارنيج للسلام الدولي. **الحركات الإسلامية في العالم العربي وحرب لبنان 2006** . (القاهرة : ترجمة ونشر المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية. يناير 2007)، 07

[19] عمرو حمزواي وآخرون. **التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها : جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج**. (معهد كارنيجي للسلام الدولي. فبراير 2007)، 04

[20] انتوني كوردسمان. **الدروس المستفادة من حرب العراق**.(القاهرة : ترجمة ونشر المركز الدولي للدراسات الإستراتجية والمستقبلية. سبتمبر 2006) ،08

[21] لطفي حاتم . **الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية** .(السويد : الجمعية الثقافية العراقية . 2007.)،48- 49

[22] وليد بن عبد الله الهويريني. **عصر الإسلاميون الجدد**. الرياض : مركز البيان للبحوث والدراسات. 2013 ، 27-28

[23] ايمن احمد رجب ، الاقتراب من حالة عدم اليقين :الفوضى الخلاقة **" ،مجلة السياسة الدولية** ،ملحق اتجاهات نظرية، العدد 185، (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، يوليو 2011)، 05